الحكم على «المعزول» يقلق واشنطن.. وخبراء يعتبرونه حربا على «الإخوان المسلمين»

مصر.. تنفيذ الإعدام بحق 6 من «داعش» سيناء

■ تأجيل محاكمة الظواهري ومجلس القضاء يؤمن على حياة القضاة

الرئيس المعزول محمد مرسي أثناء جلسة المحاكمة

القاهرة – «وكالات»: أجلت محكمة جنايات القاهرة إلى نهاية الشهر الجاري جلسة محاكمة 68 شخصا بينهم محمد الظواهري، شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.

ويوجه الادعاء للمتهمين جرائم تتعلق بإنشاء خلية تابعة لتنظيم القاعدة في البلاد لاستهداف مؤسسات البلاد وقواتها المسلحة والمواطنين المسيحيين.

ويقول الادعاء إن المتهمين كانوا يريدون بث الفوضى في البلاد.

كما تسلمت المحكمة مذكرة قانونية بتنفيذ الإعدام في أحد المتهمين في القضية بعد الحكم عليه في قضية أخرى أطلق عليها «عرب شركس».

في الوقت ذاته، قال الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين يوسف القرضاوي إن الحكم الصادر ضده من محكمة مصرية بالإعدام لاقيمة له ولايستحق المتابعة.

وأضاف القرضاوي إن أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة المصرية في قضية «الهروب من سجن وادي النطرون» لا يمكن أن تنفذ لأنها ضد سُنن الله في الخلق وضد قوانين الناس وأعرافهم.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكما بإعدام عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين والمتعاطفين معهم بينهم الرئيس السابق محمد مرسي في وقائع قضية «اقتحام السجون».

على الجانب الآخر، قرر المجلس الاعلى للقضاء تشكيل لجنة لبحث افضل العروض للتأمين المالي على حياة القضاة وأعضاء النيابة.

ويأتي ذلك بعد هجوم مسلحين على حافلة نقل قضاة وإطلاق النار عليها، ما أدى إلى مقتل 3 من أعضاء السلك القضائي وإصابة آخرين قرب العريش.

كما قرر المجلس مطالبة مجلس الوزراء بصرف معاش استثنائي لأسر القتلى الثلاثة.

من جهة أخرى عبرت الولايات المتحدة أمس عن قلقها من احكام الاعدام الصادرة بحق الرئيس المصري الاسبق محمد مرسي وعشرات آخرين، في ما اعتبره خبراء اعلان «حرب شاملة» على جماعة الاخوان المسلمين.

واصدرت محكمة مصرية حكما بالاعدام على مرسي فضلا عن اكثر من مئة متهم في قضية الهرب من السجون خلال ثورة 25 يناير في العام 2011.

واعربت واشنطن عن قلقها من حكم الاعدام الصادر السبت.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية طلب عدم كشف هويته «لطالما عارضنا المحاكمات والاحكام الجماعية التي تجري بصورة لا تنسجم مع واجبات مصر الدولية ودولة القانون».

وبعد ان لفت الى انه حكم اولي، اضاف المسؤول ان الولايات المتحدة «تواصل التشديد على ضرورة اتباع الالية القانونية واعتماد اجراءات قضائية فردية لجميع المصريين بما يخدم العدالة».

ومنذ عزل مرسي، تشن السلطات المصرية حملة واسعة ضد انصاره الاسلاميين خلفت في الاجمال نحو 1400 قتيل وادت الى توقيف اكثر من 15 الف شخص على رأسهم قيادات الصفين الاول والثاني في الاخوان المسلمين الذين يحاكمون بتهم مختلفة.

وصدرت احكام بالاعدام على مئات من انصار مرسي في محاكمات جماعية سريعة وصفتها الامم المتحدة بانها «غير مسبوقة في التاريخ الحديث».

وأعلن مسؤولون في الشرطة المصرية الأحد تنفيذ حكم الإعدام شنقا بحق 6 ديناً بشن هجمات لحساب تنظيم أنصار بيت المقدس، الذي أعلن نهاية العام الماضي ولاءه لتنظيم «داعش» في القضية المعروفة إعلاميا بـ«عرب شركس».

وكانت المحكمة العسكرية العليا للطعون، قد قضت في مارس الماضي، بتأييد حكم الإعدام الصادر ضد 7 من المحكوم عليهم في قضية «عرب شركس» والمؤبد لـ 2 منهم، ورفضت الطعن المقدم من المحكوم عليهم، في القضية المتعلقة بالاعتداء على رجال القوات المسلحة، والقيام بأعمال إرهابية ضد رجالها ومنشآتها.

وكانت محكمة عسكرية قضت في اغسطس الماضي، بعقوبة الإعدام على الستة بتهم الضلوع في هجمات إرهابية وقتل ضابطين بعد اعتقالهم في منطقة عرب شركس في محافظة القليوبية، اثناء حملة دهم أمنية ضد جماعة «أنصار بيت المقدس».

ووجهت النيابة للمدانين عدة تهم، منها «الانتماء لجماعة بيت المقدس، والتخطيط لعمليات إرهابية، وتلقي تدريبات مسلحة، والهجوم على منشآت عسكرية».

وكانت منظمة العفو الدولية اشارت الى ان محاكمتهم «غير عادلة» وترتكز فقط الى شهادات ضباط في الشرطة السرية.

وتراجعت العلاقات بين واشنطن والقاهرة في اعقاب الاطاحة بمرسي، وقامت ادارة الرئيس باراك اوباما حينها بتجميد مساعدات عسكرية لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار.

لكن افرج عن معظم المساعدات الاميركية في اواخر عام 2014.

ودان القاضي شعبان الشامي مرسي، المحكوم عليه سابقا بالسجن 20 عاما، واكثر من مئة من متهم في قضية الهرب من السجون الهجوم على الشرطة خلال ثورة 2011.

ويذكر ان الكثير من المتهمين هم من الفلسطينيين الناشطين من حركة حماس، وفق السلطات المصرية، وحكم عليهم غيابيا.

وقال خبراء ان الحكم اكد وعد السيسي بالقضاء على حركة الاخوان المسلمين التي بلغت عامها السابع والثمانين، والتي تصدرت المشهد السياسي بين سقوط مبارك وفوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مايو 2012.

واعتبر استاذ دراسات الشرق الاوسط في كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية فواز جرجس ان «النظام الجديد للرئيس عبد الفتاح السيسي يستخدم جميع عناصر الدولة لكسر الارادة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين».

واضاف جرجس ان «النظام القضائي يشن ايضا حربا شاملة ضد الجماعة، وهذا يعكس بوضوح الحرب الشاملة التي تشنها الدولة المصرية على الاخوان».

وتتهم الجماعات الحقوقية السلطات المصرية باستخدام القضاء كوسيلة لقمع المعارضة، وعلى رأسها جماعة الاخوان المسلمين التي صنفت «جماعة ارهابية» في ديسمبر 2013.

وتتهم السلطات الاخوان المسلمين بالوقوف خلف اعمال العنف في البلاد التي اودت بحياة مئات من قوات الامن بعد سقوط مرسي، لكن الجماعة تنفي ذلك.

وتم تبني غالبية الهجمات من جماعة انصار بيت المقدس التي اعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الاسلامية المتطرف، وخصوصا في شبه جزيرة سيناء، واطلقت على نفسها اسم «ولاية سيناء».

واعتبر مدير معهد الشرق الاوسط في جامعة ستغافورة الوطنية بيتر سلاغليت ان الحكم يظهر «مدى فساد السلطة القضائية».

واضاف ان السلطة القضائية «خاضعة للحكومة بشكل واضح. هذا تصرف غبي واحمق، كما ينطوي على قسوة وانتقام».

وتصدر المحكمة قرارها النهائي في الثاني من حزيران/يونيو.

وبحسب القانون المصري، فان احكام الاعدام تحال الى مفتي الجمهورية لابداء الرأي الشرعي فيها.

ويحق للمحكومين الطعن على الحكم حتى بعد صدور قرار المفتي.

وقال استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة مصطفى كامل السيد ان الحكم اثار اسئلة عدة.

واضاف ان «مرسي كان معتقلا وليس سجينا عند اندلاع الثورة ضد مبارك. وبالنسبة الى شخص لم يدن واحتجز بصورة غير قانونية، فالخروج من السجن ليس جريمة».

واوضح السيد «كيف يمكن ان يخطط لهجمات عندما كان هو نفسه معتقلا؟ المحكمة تستمع فقط لأولئك الذين يتهمونه».

من جهته، قال الخبير في معهد بروكينغز في واشنطن اتش. اي. هيلبير انه من المرجح ان يخفف الحكم بعد قرار المفتي، او بعد الاستئناف، مثل العديد من الاحكام الاخرى.

واضاف «بالطبع هذا لا يزال يعني ان النظام القضائي في حاجة ضرورية للاصلاح، وهناك ارادة سياسية ضعيفة للقيام بهذه الخطوة».

■ مسؤول في الخارجية الاميركية: نعارض المحاكمات والاحكام الجماعية التي تجري بصورة لا تنسجم مع دولة القانون

القرضاوي: الحكم الصادر ضدي بالإعدام لا قيمة له ولا يستحق المتابعة

ليبيا.. توقيف مئات المهاجرين وبدء ملاحقة المهربين

أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في العاصمة الليبية طرابلس توقيف نحو 400 مهاجر غير شرعي كانوا يستعدون للإبحار نحو السواحل الأوروبية، اليوم الأحد، وبدء تطبيق خطة أمنية تهدف إلى ملاحقة المهربين.

وقال محمد عبدالسلام القويري مدير مكتب الإعلام في الجهاز التابع لوزارة الداخلية في الحكومة غير المعترف بها دوليا: «اوقف مكتب التحريات في الجهاز اليوم نحو 400 مهاجر».

وتابع: «جرى توقيف هؤلاء المهاجرين فجرا بينما كانوا يستعدون للصعود على متن مراكب والإبحار نحو السواحل الأوروبية في منطقة تاجوراء، شرق طرابلس، موضحا ان معظم المهاجرين «اتوا من الصومال وإثيوبيا، وبينهم نساء بعضهن حوامل».

ومن جهته، قال مسؤول امني رفيع المستوى في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية إن عملية التوقيف «تأتي مع انطلاق خطة امنية اطلق عليها اسم «عملية الحسم» تستهدف ملاحقة المهربين».

واضاف ان الخطة «تستند إلى معلومات وتحريات قمنا بها على مدى الفترة الماضية، وتقوم ايضا على تنسيق بين مختلف الاجهزة الأمنية، من أجل ملاحقة المهربين في جميع المناطق الليبية».

وشوهد عشرات المهاجرين وهم يصلون تباعا في سيارات نقل مكشوفة إلى مركز إيواء في وسط طرابلس، وقد جرى جمعهم في ساحة كبيرة وتقديم الطعام والماء إليهم فورا.

وتشهد ليبيا نزاعا مسلحا منذ الصيف الماضي حين انقسمت سلطة البلاد بين حكومتين، واحدة يعترف بها المجتمع الدولي في الشرق، واخرى مناوئة لها تدير العاصمة منذ أغسطس 2014 بمساندة تحالف جماعات مسلحة تحت مسمى «فجر ليبيا».

وتوفر الفوضى الأمنية الناتجة عن النزاع العسكري أرضا خصبة للهجرة غير الشرعية عبر سواحل ليبيا التي تفتقد الرقابة الفعالة في ظل الإمكانات المحدودة لقوات خفر السواحل وانشغال السلطات بالحرب الدائرة في مناطق متفرقة.

ومع ساحل طوله الف و770 كيلومترا، تعتبر ليبيا نقطة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى أوروبا، ولا تبعد السواحل الليبية اكثر من 300 كيلومتر عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين.

وشرعت أخيرا السلطات الليبية في طرابلس في إبراز جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإعلان عن عمليات التوقيف لمراكب مهاجرين، واصطحاب الصحافيين إلى مراكز الإيواء التي تضم آلاف المهاجرين الذين أوقفوا خلال محاولتهم الهجرة.

مقتل ثلاثة جنود أوكرانيين وإصابة 17 آخرين في شرق أوكرانيا

كييف – «وكالات»: قتل ثلاثة جنود اوكرانيين واصيب 17 آخرون بجروح خلال 24 ساعة في شرق اوكرانيا، بحسب ما اعلن الاحد المتحدث العسكري اندري لوشينكو مضيفا انه تم القبض على «جنديين روسيين».

واضاف المتحدث «وقعت اكبر خسائر قوات عملية مكافحة الارهاب في قرية لوزوفي ناحية سفيتلودارسك بفانف هاون».

وقتل جنديان في هذه المنطقة القريبة من ديبالتسيفي محور النقل الحديدي الاستراتيجي الذي سيطر عليه المتمردون في فبراير بعد سريان اطلاق نار جديد هش.

وقتل الجندي الثالث ناحية شتشاستيا المدينة الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية وتبعد نحو 15 كلم عن لوغانسك معقل الانفصاليين، بحسب المصدر ذاته.

واضاف المتحدث «ينشط العدو خصوصا في ناحية غورليفكا (تبعد نحو 30 كلم عن دونيتسك المعقل الاخر للانفصاليين)، وهناك تحديدا ركز عددا كبيرا من وحدات المدفعية الثقيلة تقصف مواقعنا».

وقال المتحدث انه تم القبض على «جنديين روسيين» دون مزيد من التفاصيل.

ويقاتل الجيش الاوكراني منذ اكثر من عام متمردين انفصاليين مؤيدين لروسيا في شرق اوكرانيا في نزاع خلف اكثر من 6200 قتيلا.

رئيس بوروندي يظهر للمرة الأولى منذ محاولة الانقلاب الفاشلة

ظهر الرئيس البوروندي بيير نكورونزيزا اليوم الاحد رسميا للمرة الاولى منذ محاولة الانقلاب الفاشلة، وبدا مرتاحا وواثقا من سيطرته التامة على هذا البلد الذي يقع وسط القارة الافريقية.

ودخل نكورونزيزا مبتسما وبدا بمصافحة الصحافيين في مقر الرئاسة في وسط مدينة بوجمبورا. وتلا الرئيس البوروندي بيانا مقتضبا لم يذكر فيه حتى محاولة الاطاحة به هذا الاسبوع.

وواجه نكورونزيزا اسابيع من الاحتجاجات والتظاهرات العنيفة ضد قراره المثير للجدل بالترشح لولاية رئاسية ثالثة على التوالي. والاربعاء اعلنت مجموعة من كبار الجنرالات انها خططت للاطاحة به حين كان في زيارة الى تنزانيا المجاورة.

ولكن يوم الجمعة، اعترف قادة الانقلاب بالهزيمة، بعدما فشلوا في السيطرة على هيئة الاذاعة والتلفزيون بعد قتال شرس مع القوات الموالية للحكومة. وظهر 17 من الانقلابيين امام المحكمة السبت، في حين ما زال قائدهم هاربا.

وتجاهل نكورونزيزا عن قصد محاولة الانقلاب، وتحدث فقط عن التهديد الذي تشكله حركة الشباب الصومالية التابعة لتنظيم القاعدة، التي هددت بتصعيد الهجمات ضد بوروندي والدول التي تشارك في قوة الاتحاد الافريقي في الصومال.

وقال الرئيس البوروندي «لقد اتخذنا اجراءات لمواجهة الشباب. نحن نأخذ هذه التهديدات على محمل الجد».

من جهته، قال ويلي نياميتوي وهو مساعد مقرب من الرئيس، ان لجنة الانتخابات في بوروندي «قد تقرر تأجيل» الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد، ولم يشر الى ان نكورونزيزا قد غير رأيه بشأن الترشح لاعادة انتخابه.

واضاف «سوف نضع كل شيء في مكانه لاحترام القوانين والدستور واجراء الانتخابات في المهلة المحددة»، مشددا على ان التأجيل لن يستخدم لتمديد فترة حكم نكورونزيزا.

ومن المقرر اجراء الانتخابات البرلمانية في 26 ايار/مايو، والرئاسية في 26 حزيران/يونيو.

وقال نياميتوي ان التأجيل ممكن ان يكون «يومين او ثلاثة ايام، خلال اسبوع».

وتصر المعارضة وجماعات حقوق الانسان على ان ترشح نكورونزيزا لولاية ثالثة لمدة خمس سنوات مخالف للدستور وبنود اتفاق السلام الذي وضع حدا للحرب الاهلية في البلاد عام 2006.

لكن نكورونزيزا يرد قائلا ان ولايته الرئاسية الاولى لا تحتسب لانه انتخب من قبل البرلمان وليس من قبل الشعب مباشرة. ويعتقد نكورونزيزا، قائد الميليشيا السابق المسيحي من غالبية الهوتو، انه وصل الى الرئاسة بدعم الهي.

وظهر 17 من مدبري الانقلاب في محكمة السبت، بينهم وزير الدفاع السابق واثنان من كبار مفوضي الشرطة، امام المدعي العام لمواجهة اتهامات «محاولة قلب النظام».

وزير جديد للعدالة الانتقالية في مصر

أكدت مصادر صحافية أن المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء المصري، كلف المستشار إبراهيم الهنيدي، وزير العدالة الانتقالية، مسؤولية وزارة البعدل، حتى الاستقرار على وزير جديد، خلفا للمستشار محفوظ صابر، الذي تقدم باستقالته خلال الأيام الماضية، وكان المستشار صابر قد تقدم باستقالته إثر الأزمة التي تسببت بها تصريحاته حول عدم تعيين أبناء عمال النظافة في القضاء، القيادات الأمنية بالوزارة، وذلك للمرة الثانية منذ توليه منصب وزير الداخلية، خلفا للواء محمد إبراهيم

وجاءت التغييرات على النحو التالي: نقل اللواء أحمد بكر من مساعد الوزير لمديريات أمن القليوبية، الشرقية، الدقهلية إلى مساعد الوزير لقطاع الأمن، وهو المنصب الذي خلى بعد بلوغ اللواء سيد شفيق السن القانوني للمعاش، وهو أحد رجال اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية السابق، ونقل اللواء محمود يسرى من مدير أمن القليوبية إلى مساعد الوزير لمديريات أمن القليوبية، الشرقية، الدقهلية، واللواء عبدالعظيم نصر الدين من مدير أمن أسيوط إلى مدير أمن القليوبية، واللواء عبد الباسط حسن من نائب مدير أمن أسيوط إلى مدير أمن أسيوط، وتؤكد المصادر أن هذه التغييرات جاءت كردة فعل من الوزارة على العمل الإرهابي الذي أدى إلى مقتل 3 قضاة، والذي وقع أمس السبت بمدينة العريش بشمال سيناء، وذلك بعد صدور الحكم بإحالة أوراق الرئيس المعزول محمد مرسي وبعض قيادات جماعة الإخوان إلى المفتي.

محلب: أمن الخليج يهم العالم كله

أكد رئيس الوزراء المصري، المهندس إبراهيم محلب، عمق العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر، ووصفها بأنها «استراتيجية ومصيرية».

واعتبر محلب أن القمة الخليجية – الأميركية التي عقدت في كامب ديفيد هي تأكيد على أن «أمن الخليج يهم العالم كله»، وأكد أن القاهرة ترى أن أمنها وأمن الخليج واحد.

وبسؤاله عما إذا كانت القمة ستبدد ما يمكن تسميته «الهواجس» الخليجية إزاء السياسة الأميركية لما بعد الاتفاق المحتمل مع إيران حول ملفها النووي، قال محلب: «أنا لا أسميها هواجس. أنا أعتبر أن غرض هذه القمة هو توضيح الرؤى، عندما تريد أميركا أن تجلس مع إيران ثم تجلس مع بلدان الخليج، هذا يمكن أن يسمى البحث عن التوازن، ويعني أن واشنطن تتعاطى مع الطرفين بالاهتمام نفسه. وبالنسبة للقمة، مضمون الرسالة كما نراها نحن أن أمن الخليج يهم العالم كله. وبالنسبة إلينا فإن أمن الخليج هو أمن مصر. هذه المسألة هي واقع وحقيقة، وقد أثبتت الأيام أن اشتراك مصر في عاصفة الحزم ترجمة لهذا المبدأ».

وقال محلب إن العلاقات بين القاهرة والرياض «لن يستطيع أحد المس بها، لأنها علاقة مصير وعلاقة نسب ودم، والشعب المصري يحمل الجميل للسعودية ومواقفها المساندة جميعا، المملكة العربية السعودية لم تتخل عن مصر، ومصر لن تتخلى عن السعودية قيد أنملة».

وأضاف: «لا يمكن أن ننسى أن قرابة مليوني مصري يعيشون ويعملون في السعودية، ولدينا ما بين 700 و800 ألف أسرة سعودية تعيش في مصر».

اعتقال 23 «إخوانياً» بينهم أحد المتورطين بقتل صحافية

الاعتقالات تتوالى في صفوف مؤيدي مرسي

اعتقلت أجهزة الأمن المصرية 23 عنصراً ينتمون لجماعة الإخوان، بينهم أحد المشاركين في قتل الصحافية، عبادة أشرف.

وقال مصدر أمني مسؤول إن الأجهزة الأمنية تمكنت من ضبط أحد العناصر في تنظيم الإخوان المرتبطة بالقيادي المتوفى، محمد عبدالحميد أبو الليل، والسابق تورطه في مقتل عبادة أشرف، وإحدى المواطنات خلال التظاهرات الخاصة بالجماعة، وتحالف دعم الشرعية بمنطقة عين شمس والنعام بالقاهرة خلال العام 2014، والسابق اتهامه في القضية رقم –355 2014.

وأشار المصدر إلى أن المتهم اعترف بكونه أحد العناصر الهاربة، السابق ارتباطها بأبو الليل، وأنه تسلم منه قبل وفاته عددا من الأسلحة النارية والذخائر التي تستخدم في التظاهرات الخاصة بالإخوان. كما أرشد عن مكان تخزين الأسلحة والذخائر وضبط بندقيتين آليتين، وبندقية خرطوش.

كما تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط 19 عنصرا من القيادات الوسطى للإخوان الذين ثبت تورطهم واتهامهم في قضايا التعدي على المنشآت العامة والخاصة والمشاركين في الأعمال العدائية والتحريض عليها والمطلوب ضبطهم في قضايا ارتكاب أعمال عنف، حسب المسؤول.

كذلك تم ضبط 3 من أعضاء اللجان النوعية لتنظيم الإخوان بمحافظات دمياط، وكفر الشيخ، وأسوان، سبق اتهامهم في القيام بعمليات تستهدف قوات الشرطة والجيش.

وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال جميع العناصر التي تم اعتقالها، وإحالتها إلى النيابات المختصة.